13 March 2013
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

البندان ٣ (أ) '١' و (ج) من جدول الأعمال

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: الموضوع ذو الأولوية: القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعها؛ تعميم مراعاة المنظور الجنساني وأوضاع المرأة ومسائل برنامجية

الخدمات والاستجابات المتعددة القطاعات لصالح النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف

موجز المنسق

١ - في ٦ آذار/مارس ٢٠١٣، عقدت لجنة وضع المرأة حلقة حوارية للخبراء بشأن موضوع "الخدمات والاستجابات المتعددة القطاعات لصالح النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف". وشكلت هذه الحلقة جزءا من نظر اللجنة في الموضوع ذي الأولوية المتعلق بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعها.

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢ - وأدار المناقشة فيليبو سينيتي، نائب رئيس اللجنة. وشارك في الحلقة الحوارية الأشخاص التالية أسمائهم: إيفا جيبرتي، منسقة برنامج ضحايا ضد العنف، في وزارة العدل وحقوق الإنسان في الأرجنتين؛ وأكيما توماس، مديرة الشؤون الإكلينيكية في شبكة النساء والفتيات، في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ ورشيدة مانجو، المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه؛ وبيتي تيمبا، منسقة الشعبة المعنية بالخدمات المجتمعية في شعبة لوساكا التابعة لدائرة شرطة زامبيا؛ ولويزا ماركال، منسقة ''مشروع فاتن هاكماتك: الغرفة الآمنة''، في تيمور - ليشتي. ويلخص هذا الموجز النقاط الرئيسية التي ناقشها أعضاء الحلقة الحوارية والمشاركون فيها.

٣ - ويشكل العنف ضد النساء والفتيات انتهاكا لحقوق الإنسان ومظهرا من مظاهر عدم تكافؤ علاقات القوة على مدى التاريخ بين الرجل والمرأة والتمييز العام القائم على نوع الجنس. ورغم تزايد الالتزام على الصعيد العالمي بمعالجة هذه المسألة، ما زال العنف ضد النساء والفتيات مستمرا في جميع البلدان والمناطق، وتشير الإحصاءات الوطنية إلى معدلات انتشار ذات مستويات مثيرة للجزع. ويخلِّف العنف ضد النساء والفتيات آثار مدمرة على ضحاياه. ويمكن أن يؤدي إلى إصابات خطيرة وإلى الوفاة. ويترك العنف آثارا قصيرة الأجل وطويلة الأجل على حقوق الضحايا وعلى صحتهن، بما في ذلك صحتهن الجنسية والإنجابية، وكذلك عواقب وخيمة من حيث الصحة العقلية، ويمكن أن يؤدي إلى زيادة خطر الوقوع ضحية من جديد في وقت لاحق. ويتسبب العنف ضد النساء والفتيات أيضا في إعاقة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتقليل الإنتاجية. ويكبِّد البلدان تكاليف مباشرة وغير مباشرة باهظة في ما يتعلق بقطاع الصحة، والشرطة ونظام العدالة الجنائية، والمعونة القانونية، والنفقات ذات الصلة وكذلك ضياع الأجور والإنتاجية. ولذلك من الحيوي والعاجل اتخاذ تدابير ملموسة للإسراع بمنع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليها.

٤ - وأكد المتكلمون أنه ما زالت ثمة تحديات عديدة تواجه ضمان توافر الخدمات والاستجابات المنسقة المتعددة القطاعات وسبل الاستفادة منها لجميع النساء والفتيات المعرضات للعنف، رغم الاعتراف القوي بالصلات التي تربط منع العنف والتصدي له بوصفها عناصر أساسية لاتباع نهج كلي وشامل من أجل وضع حد للعنف ضد النساء والفتيات، ورغم التحسينات والممارسات الواعدة المتجسدة في الاستجابة لحالات النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف.

٥ - ويجب أن تتاح للضحايا من النساء والفتيات سبل الاستفادة من طائفة كاملة من الخدمات والاستجابات المتعددة القطاعات التي تلبي احتياجاتهن الفورية والطويلة الأجل على

حد سواء. وأبرز المشاركون المسائل التالية: استجابة الشرطة ونظام العدل على نحو يراعي الحساسية؛ وأماكن الإيواء الآمنة في حالات الطوارئ مثل الملاجئ؛ والحصول على الخدمات الصحية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية؛ والحصول على المعونة القانونية والمشورة والدعم في المجال النفسي؛ وخدمات خط الاتصال المباشر في حالات الطوارئ على مدار الساعة والمساعدة الطويلة الأجل في المجال الاقتصادي والبحث عن فرص العمل، والدعم في مجال إعادة الإدماج في المجتمع؛ والخدمات الخاصة بالأطفال الذين يشهدون العنف أو يتعرضون له. ومن المهم أن تتضافر هذه الخدمات لتقليل العبء والتأثير على النساء والفتيات في سياق عملية الإبلاغ والاستجابة والتعافي، من أجل تفادي تعرض الضحايا للعنف مرة أخرى وتقديم خدمات ذات نوعية جيدة.

٦ - ورغم التقدم الملحوظ المحرز في توفير خدمات الدعم المتعددة القطاعات للضحايا، ولا سيما عن طريق توسيع نطاق توافر هذه الخدمات، وزيادة التنسيق و/أو تكامل الخدمات والاستجابات الحكومية وغير الحكومية، ما زال توافر الخدمات والاستجابات محدودا؛ فهي كثيرا ما تقتصر على المناطق الحضرية، وتتفاوت من حيث النوعية والنطاق والتغطية. وتشير الأدلة إلى استمرار العقبات التي تمنع العديد من النساء والفتيات، ولا سيما المنتميات إلى الفئات العرقية والأقليات واللاتي يعشن في الأرياف والمناطق النائية، من الاستفادة من الخدمات والاستجابات المتعددة القطاعات. وأشار المشاركون إلى أن توفير التمويل والموارد ما زال من التحديات، في ظل تدابير التقشف الأخيرة المتخذة بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية، التي نفذت في بعض البلدان، مما يزيد من أوجه التفاوت في تقديم الخدمات ونوعيتها.

٧ - وتستخدم نماذج مختلفة لتقديم خدمات متكاملة ومنسقة في مختلف البلدان. وشملت الممارسات الجيدة التي قدمها المشاركون المراكز الجامعة المعنية بمعالجة الأزمات والنماذج المتكاملة لتقديم الخدمات التي تشمل جهات معنية متعددة يجري تنسيقها عن طريق آليات للإحالة، فضلا عن الاتصال المتعدد التخصصات بفرادى النساء والفتيات بالتنقل إليهن. ويمكن تكييف هذه الممارسات لمعالجة شكل من أشكال العنف، ولا سيما العنف المنزلي و/أو العنف الجنسي، أو الاستجابة لأشكال متعددة من العنف.

٨ - وقد أنشئ بعض هذه الخدمات باتباع نهج قائم على مراعاة الحقوق والضحايا، وعلى أساس أن النهج الواحد لا يناسب الجميع. ويجب على التدخلات أيضا أن تراعي واقع المرأة عن طريق توفير خدمات تستجيب لمختلف مظاهر وأشكال العنف وللاحتياجات المختلفة لفئات محددة من النساء والفتيات، بما يشمل النساء ذوات الإعاقة ونساء الشعوب

الأصلية والمهاجرات والمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، وفئات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية.

٩ - وأكد المشاركون أن النظم الصحية وخدمات الرعاية الصحية تشكل في كثير من الأحيان نقطة الدخول الرئيسية للضحايا. ولذلك، من المهم أن تكون الخدمات الصحية جزءا لا يتجزأ من الاستجابات المتعددة القطاعات الفعالة. وتوفير الرعاية الصحية الجيدة الشاملة ينبغي أن يشمل مجانية العلاج الطبي والرعاية الطبية، بما في ذلك الوسائل العاجلة لمنع الحمل والعلاج الوقائي بعد التعرض للإصابة والدعم بإسداء المشورة. وينبغي تحديث الهياكل الأساسية للمرافق لضمان الخصوصية وتوافر اللوازم الكافية، وينبغي تعزيز البروتوكولات والمبادئ التوجيهية وبناء قدرات العاملين في مجال الصحة بغية تحديد ضحايا العنف والاستجابة لاحتياجاتهم على النحو المناسب. وفي ظل احترام حق الضحايا في اتخاذ القرار بشأن إبلاغ الشرطة أو عدم إبلاغها بحالات التعرض للعنف، يؤدي الاختصاصيون في مجال الرعاية الصحية دورا رئيسيا في تقديم الدعم، وإحالة الضحايا إلى الخدمات المتخصصة الأخرى، بما في ذلك الشرطة، وجمع أدلة الطب الشرعي والتوثيق. ومن أمثلة الممارسات الواعدة وجود فهم مشترك وآليات إحالة شاملة بين الشرطة والدوائر الصحية من أجل تيسير إجراءات الإبلاغ لصالح الضحايا والتقليل إلى أقصى حد من وقوعهم ضحية للعنف من جديد.

١٠ - وتشكل الاستجابات المراعية للاعتبارات الجنسيانية والفعالة من جانب الشرطة عنصرا حاسما من نماذج تقديم الخدمات المتكاملة. ومع أن المشاركين قدموا أمثلة لتحسنٍ في استجابة الشرطة للعنف ضد النساء والفتيات أدى إلى زيادة الثقة من جانب النساء والفتيات في ما يتعلق بالإبلاغ، فإنهم أشاروا أيضا إلى العديد من التحديات المستمرة التي تسفر عن افتقار الضحايا إلى الحماية وسبل اللجوء إلى العدالة. وتشمل الممارسات الجيدة المتبعة في ما يتصل باستجابة الشرطة وحدات الشرطة المتخصصة، وتدريب الموظفين، وزيادة توظيف النساء في صفوف أفراد الشرطة، وزيادة مساءلة الشرطة عن عدم الاستجابة على النحو المناسب.

١١ - ويؤدي قطاع العدل دورا رئيسيا في تنسيق الاستجابة الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات. غير أنه، حتى عند وجود القوانين والسياسات المناسبة، كثيرا ما يواجه الضحايا تحديات نتيجة لقصور استجابة نظام القضاء. وتشمل الممارسات القضائية المنطوية على مشاكل عدم مراعاة الحساسية، وتشويه سمعة الضحايا من النساء والتشكيك في ما تعرضن له، وتشويه سمعتهن والتركيز على علاج مرتكبي العنف وليس على حماية

الضحايا. وفضلا عن ذلك، كثيرا ما يجتاز النساء الإجراءات القضائية بدون تلقي ما يكفي من المساعدة الاجتماعية والنفسية والقانونية ويتعرضن بشكل كبير لخطر الوقوع ضحية للعنف من جديد خلال تلك العمليات. وتتفاقم هذه التحديات في ما يتعلق بالنساء والفتيات اللاتي يعانين من أشكال متعددة من التمييز، بمن فيهن اللواتي في مجتمعات الشعوب الأصلية، والمهاجرات، وذوات الإعاقة والمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية. ومن بعض أكثر الممارسات الواعدة بروزا تعزيز تدريب جميع الموظفين ذوي الصلة بالعمليات القضائية، وتحسين إجراءات المحاكمة والإجراءات القضائية حتى تراعي الاعتبارات الجنسانية، وتركز على الضحايا، وتزود الضحايا بسبل الحصول على المساعدة القانونية مجانا أو بتكلفة منخفضة والسماح للضحايا باصطحاب المناصرين أو المنظمات ممن يدافعون عن الضحايا لمساعدتهم في فهم النظام القانوني/القضائي الذي كثيرا ما يتسم بالتعقد والتخويف.

١٢ - ووضعُ معايير لإرساء خدمات واستجابات متعددة القطاعات ولتقديم الخدمات، فضلا عن بناء وتوسيع قدرة جميع الاختصاصيين العاملين في هذا المجال أساسي لضمان المستوى الضروري لرعاية واستجابة من نوعية جيدة. غير أن الجهود المبذولة في هذا المجال تتسم عموما بالتشتت وليس لها طابع مؤسسي وتتأثر بشدة بارتفاع معدلات دوران الموظفين. وثمة طائفة من الممارسات الواعدة الرامية إلى تعزيز القدرات على تقديم الخدمات التي ينبغي الاعتماد عليها وتقويتها، بما في ذلك التدريب المشترك لاختصاصي تقديم الخدمات من مختلف القطاعات كوسيلة لزيادة التعاون والتشجيع على اعتماد فهم مشترك، ووضع مدونات لقواعد الممارسة، وبروتوكولات، ومبادئ توجيهية لتقديم الخدمات، وإجراءات تشغيل موحدة.

١٣ - ومن العناصر المهمة في تنسيق الاستجابات والخدمات المتعددة القطاعات القدرة على تقييم فعاليتها من خلال رصدها وتقييمها باستمرار. ومع أن الرصد ينبغي أن يُجرى من جانب آلية التنسيق المعنية، فإنه من الأفضل أن يجري تقييم فعالية استجابة النظام عن طريق هيئة مستقلة كوسيلة لضمان المساءلة. والمواظبة على جمع البيانات المتعلقة بأسباب وعواقب انتشار مختلف أشكال العنف ضد النساء والفتيات، مثلا عن طريق مكاتب الإحصاءات الوطنية، تشكل أيضا ممارسة من الممارسات الجيدة الرامية إلى إرشاد عملية وضع السياسات والبرامج وتنفيذها.

١٤ - وللمجتمعات المحلية دور عليها الاضطلاع به في التصدي للعنف ضد النساء والفتيات. وفي هذا الصدد، تعد مشاركة المجتمعات المحلية وزيادة إشراكها، بما يشمل الزعماء الدينيين والتقليديين، ممارسة واعدة في تعزيز الاستجابات المجتمعية. وبالمثل، وفي حين

أنه يُعترف على نطاق واسع بدور الرجال والفتيان في تغيير عدم المساواة بين الجنسين والتصورات الضارة، يجري تركيز بعض الجهود على وضع برامج تدخُّل معنية بالجناة من أجل تغيير سلوك الرجال الذين يستخدمون العنف، رغم أن فعالية هذه البرامج ما زالت لم تقيَّم بدقة.

١٥ - وقد ترسخت المبادئ التي تنظم وضع وتنفيذ الاستجابات والخدمات الفعالة الخاصة بالنساء والفتيات المعرضات للعنف. ومن المفهوم حاليا أن التصدي للعنف ضد النساء والفتيات يجب أن يرتكز على إطار قائم على حقوق الإنسان ومركَّز على الضحايا ويجب أن يصدر تكليف به في أطر قانونية وأطر سياسات شاملة. وينبغي أن تكون هذه الأطر متعددة القطاعات ومنسقة من أجل التصدي للآثار المتعددة الأبعاد للعنف وكفالة تمكين جميع النساء ومن معهن من الأطفال والفتيات من سبل الحصول على الخدمات والاستجابات الضرورية.

١٦ - غير أنه ما زالت ثمة ثغرات وتحديات، ويتسم التنفيذ بالبطء والتفاوت على صعيد البلدان، مما يؤدى إلى عدم كفاية و/أو عدم ملاءمة ويسر تكلفة سبل الحصول على الخدمات والدعم. والطريقة التي تقدم بها الخدمات والاستجابات، والكيفية التي يستجيب بها الاختصاصيون، ونوعية الخدمات والآليات القائمة لكفالة سلامة الضحايا وأمنهم وسرية شؤونهم مسائل تبرز ضرورة زيادة الاستثمارات ومواصلة تعزيز الجهود، بوسائل منها وضع المعايير كوسيلة لضمان تقديم خدمات من نوعية جيدة.

١٧ - ومن الأساسي تقديم الدعم المستمر إلى النساء والفتيات ومآزرتهن طوال عملية الإبلاغ والتعافي، بوصف ذلك وسيلة من وسائل تمكين الضحايا. وشدد المشاركون على أن اتباع نهج كلي سيستلزم بالضرورة تجاوز توفير دعم فوري وقصير الأجل من نوعية جيدة إلى تقديم المساعدة الطويلة الأجل، بما في ذلك المساعدة في إيجاد فرص العمل، والحصول على السكن الطويل الأجل، وإعادة الإدماج الاجتماعي، ودمج الفتيات في التعليم من جديد، والحصول على تعويضات تتسم بطابع تحويلي وتعالج الأسباب الجذرية والهيكلية للتمييز وعدم المساواة الكامنة وراء العنف ضد النساء والفتيات، فضلا عن كونها تعيد الحق إلى نصابه وتوفر العِوض وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.